روسيا تستمر في استهداف مدن أوكرانيا بالمسيرات والصواريخ

«الكرملين» : بوتين سيواصل القتال رغم تهديدات ترامب

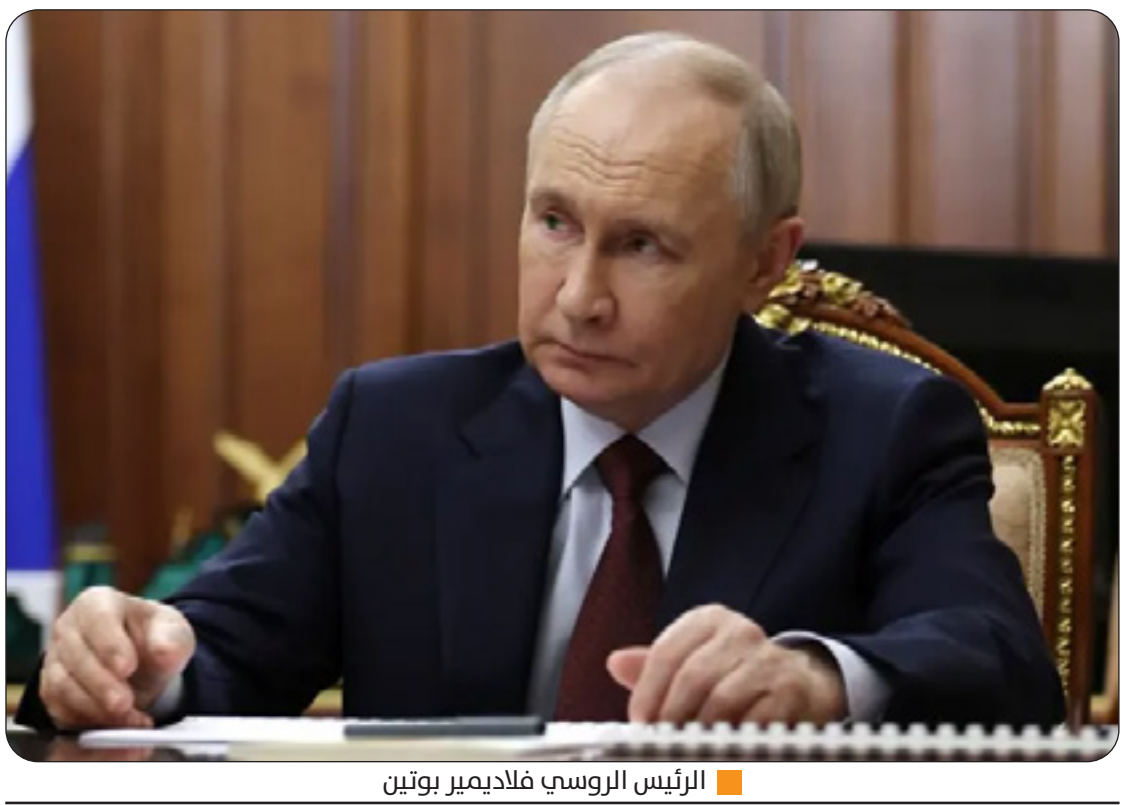

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

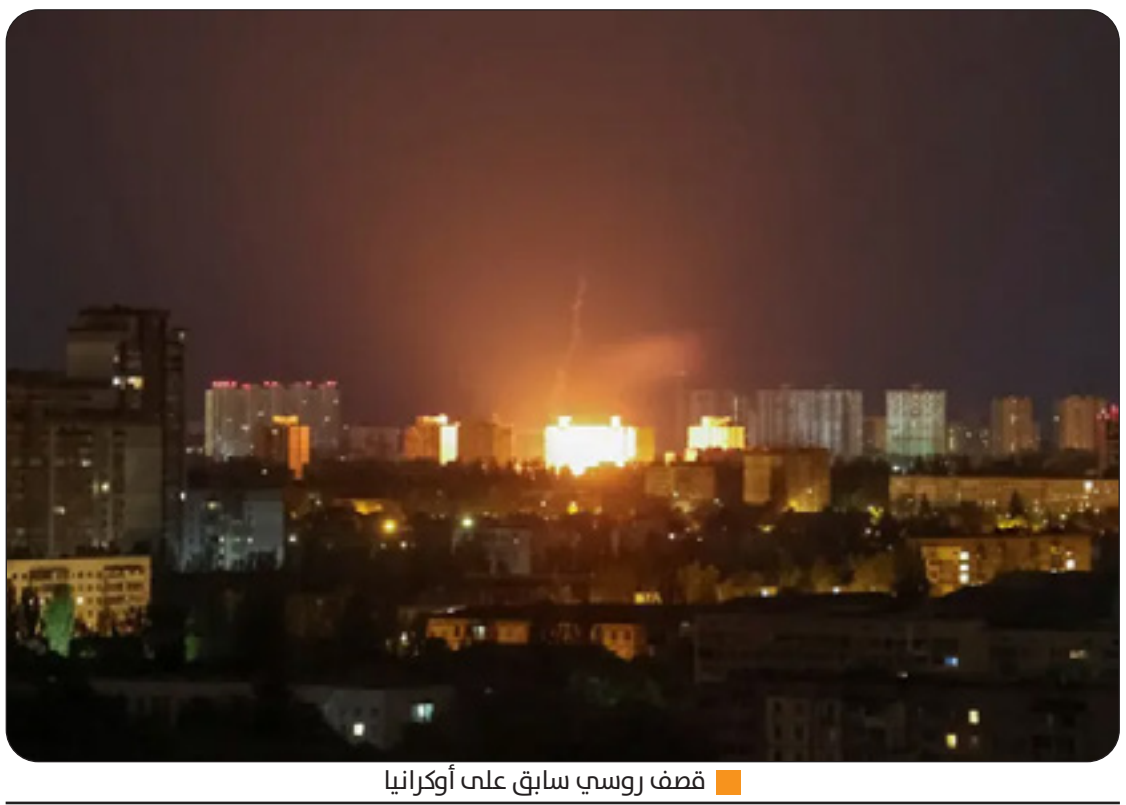

قصف روسي سابق على أوكرانيا

«وكالات» : نقلت وكالة «رويترز» عن ثلاثة مصادر مقربة من الكرملين قولها إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «لا يكترث بتهديدات» نظيره الأمريكي دونالد ترامب بتشديد العقوبات على البلاد ويعتزم مواصلة القتال في أوكرانيا حتى يأخذ الغرب شروطه من أجل السلام على محمل الجد وقد تتوسع مطالباته بالسيادة على الأراضي التي تسيطر عليها موسكو مع تقدم القوات الروسية.

وذكرت المصادر أن بوتين يعتقد أن اقتصاد روسيا وجيشها قويان بما يكفي لتجاوز أي إجراءات غربية إضافية.

وكان ترامب قد عبّر الاثنين عن شعوره بالإحباط من بوتين بعدما رفض الاتفاق على وقف إطلاق النار. وأعلن الرئيس الأمريكي عن موجة من إمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا تشمل أنظمة صواريخ سطح-جو من طراز «باتريوت». وهدد أيضاً بفرض عقوبات أخرى على روسيا ما لم تتوصل إلى اتفاق سلام في غضون 50 يوماً.

وأضافت المصادر التي وصفتها «رويترز» بـ«المطلعة على تفكير كبار المسؤولين في الكرملين» أن الرئيس الروسي لن يوقف الحرب تحت ضغط من الغرب ويعتقد أن روسيا، التي نجت من أشد العقوبات الغربية، يمكنها تحمّل المزيد من المصاعب الاقتصادية ومنها تهديد الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية تستهدف مشتري النفط الروسي.

وقال أحد المصادر لـ«رويترز» شريطة عدم نشر اسمه بسبب حساسية الموقف: «يعتقد بوتين أن لا أحد يتحاور معه بجدية بشأن تفاصيل السلام في أوكرانيا، بما في ذلك الأمريكيون، وبالتالي سيستمر حتى يحصل على ما يريد».

وذكر المصدر أن الرئيس الروسي يعتقد أنه لم تجر مناقشات مفصلة عن أسس خطة السلام رغم المكالمات الهاتفية العديدة التي جرت بينه وبين ترامب والزيارات التي قام بها المبعوث الأمريكي الخاص ستيف ويتكوف إلى روسيا.

وأضاف المصدر: «بوتين يثمن العلاقة مع ترامب، وأجرى مناقشات جيدة مع ويتكوف، لكن مصلحة روسيا فوق كل اعتبار».

كما قالت المصادر إن شروط الرئيس الروسي للسلام تتضمن تعهداً قانونياً ملزماً بألا يتوسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقاً وأن تبقى أوكرانيا على الحياد وأن تُفرض قيود على قواتها المسلحة وأن تتوفر الحماية للمتحدثين بالروسية الذين يعيشون هناك، فضلاً عن القبول بسيادة روسيا على الأراضي الأوكرانية التي ضمتها.

وذكرت المصادر أن الرئيس الروسي على استعداد أيضاً لمناقشة منح أوكرانيا ضماناً أمنياً بمشاركة قوى كبرى رغم أن كيفية حدوث ذلك لم تتضح بعد.

كما قال مصدر ثاني «مطلع على تفكير مسؤولي الكرملين» لوكالة «رويترز» إن بوتين يعتبر أن أهداف روسيا أهم بكثير من أي خسائر اقتصادية قد تنجم عن الضغوط الغربية، وأنه لا يشعر بالقلق من التهديدات الأمريكية بفرض رسوم جمركية على الصين والهند بسبب شرائهما النفط الروسي.

وقال اثنان من المصادر إن روسيا مسيطرة في ساحة المعركة وإن اقتصادها الموجه للحرب يتفوق على حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة في إنتاج ذخائر رئيسية، مثل قذائف المدفعية.

وقد كشفت بيانات من «دیب ستیت ماب»، وهي خريطة مفتوحة المصدر للصراع، أن روسيا تقدمت بنحو 1415 كيلومتراً مربعاً في الأشهر الثلاثة الماضية، وهي تسيطر بالفعل على ما يقرب من خمس الأراضي الأوكرانية.

وفي هذا السياق، قال واحد من المصادر: «الشهية تأتي مع الأكل»، أي أن بوتين قد يسعى إلى السيطرة على المزيد من الأراضي ما لم تتوقف الحرب. وأكد المصدران الآخران الشيء نفسه.

وتسيطر روسيا حالياً على شبه جزيرة القرم، التي ضمتها في عام 2014، ومنطقة لوغانسك بالكامل في شرق أوكرانيا وأكثر من 70 بالمئة من مناطق دونيتسك وزابوريجيا وخيرسون ومساحات من خاركيف وسومي ودنيبروبتروفسك.

وأعلن الرئيس الروسي سابقاً موقفه، وهو أن أول خمس مناطق، شبه جزيرة القرم والمناطق الأربع في شرق أوكرانيا، أصبحت الآن جزءاً من روسيا ويجب أن تنسحب منها أوكرانيا قبل التوصل لأي اتفاق سلام.

وذكر أحد مصادر «رويترز» أن بوتين يمكن أن يقاتل حتى تنهار دفاعات أوكرانيا وقد يوسع طموحاته لتشمل ضم المزيد من الأراضي الأوكرانية.

وقال أحد المصادر: «روسيا ستتحرك بناء على ضعف أوكرانيا». وأضاف أن موسكو قد توقف هجومها بعد السيطرة على المناطق الأربع في شرق أوكرانيا إذا واجهت مقاومة شديدة، «لكن إذا سقطت هذه المناطق، سيكون هناك هجوم أكبر في دنيبروبتروفسك وسومي وخاركيف».

من ناحية أخرى أفادت السلطات المحلية بإصابة 11 شخصاً على الأقل في أوكرانيا، من جراء هجمات روسية، ليل الثلاثاء.

وذكرت ناتاليا زابولوتنا، المسؤولة في الإدارة العسكرية المحلية، عبر «فيسبوك»، أن 28 مسيرة روسية استهدفت منطقة فينيتسا (وسط غرب)، واستهدفت منشآت صناعية، كما أصيب 7 أشخاص بجروح، ويعاني اثنان منهم «حروقا خطرة».

وفي خاركيف، شمال شرق البلاد، أسفر هجوم روسي عن إصابة 3 أشخاص، بحسب أوليغ سينيغوبوف حاكم المنطقة.

وفي منطقة كريفي ريغ (شرق)، نفّذت القوات الروسية هجوما ضخما، بحسب ما أفاد الحاكم سيرغي ليساك على «تليغرام».

وأضاف الحاكم ليساك أن «العدو لم يرسل مسيّرات نحو المدينة فحسب، بل أطلق صاروخاً أيضاً»، مشيراً إلى أن شخصاً واحداً أصيب، وهو شاب يبلغ 17 عاماً، ونُقل إلى المستشفى في حالة حرجة.

وبحسب أوليكساندر فيلكول، رئيس بلدية كريفي ريغ، أُطلق «صاروخ باليستي و28 مسيّرة من طراز شاهد» على المدينة، ما أدى إلى تدمير منشأة صناعية.

وتستهدف روسيا المدن الأوكرانية بضربات جوية بشكل شبه يومي في إطار هجومها الذي أطلقته في فبراير 2022.

والاثنين، تعهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتوفير معدات عسكرية إضافية لكييف، وأمهل روسيا 50 يوماً لإنهاء الحرب. كما دعا أوكرانيا، الثلاثاء، إلى عدم استهداف العاصمة الروسية موسكو.

من الدمار في لفيف جراء الهجمات الروسية

«اليونيسيف» تدين مصرع 35 طفلا في هجمات بشمال كردفان

شهدت الأوضاع بشمال كردفان انهيارا كبيرا خلال الأيام الماضية أدى لمقتل المئات على يد الدعم السريع

«وكالات» : أعلنت اليونيسيف الثلاثاء، مصرع ما لا يقل عن 35 طفلا في هجمات استهدفت مجتمعات في ولاية شمال كردفان بالسودان.

وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف كاثرين راسل إن تقارير أفادت أن أكثر من 450 مدنيا من بينهم 24 صبيا و11 فتاة وامرأتان حاملتان قد قتلوا في هجمات مروعة استهدفت مجتمعات محيطة بمدينة بارا.

وأضافت راسل أن الهجمات استهدفت أيضا، قريتي شق النعم وحلة حامد في ولاية شمال كردفان بالسودان نهاية الأسبوع المنصرم.

وأعربت المنظمة عن خشيتها من ارتفاع عدد الضحايا من الأطفال خلال الساعات والأيام المقبلة، مع وجود عشرات الجرحى وعدد غير معروف من المفقودين.

وتشير التقارير إلى تصاعد مقلق لهذه الانتهاكات منذ يناير 2025.

وأوضحت المديرة التنفيذية لليونيسيف أن هذه الهجمات تمثل «عملا شنيعا وتصعيدا مرعبا في أعمال العنف»، معتبرة أنها تُظهر استخفافا تاما بالحياة البشرية وبالقانون الإنساني الدولي وبأبسط مبادئ الإنسانية.

وأدانت اليونيسيف هذه الهجمات بـ«أشد العبارات الممكنة»، وجددت دعوتها لجميع أطراف النزاع إلى وقف العنف «فورا والامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي ومبادئ التمييز والتناسب والاحتياط».

وشددت راسل على أنه يجب ألا يكون المدنيون وبشكل خاص الأطفال، «هدفا لأي هجوم على الإطلاق»، وأكدت على ضرورة التحقيق بشكل مستقل في «جميع الانتهاكات المزعومة ومحاسبة المسؤولين عنها».

كما أكدت المسؤولة ذاتها على أنه «لا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب في انتهاكات القانون الدولي، خصوصا عندما تكون حياة الأطفال على المحك»، قبل أن تختم «لا ينبغي لأي طفل أن يتختم «لا ينبغي لأي طفل أن يعايش مثل هذه الفظائع»، مبرزة أن العنف ضد الأطفال «أمر لا يُغتفر، ويجب أن يتوقف الآن».

يذكر أن الأوضاع في شمال كردفان شهدت تصعيدا كبيرا خلال الأسابيع الأخيرة، ما أدى إلى زيادة النزوح والضحايا المدنيين والقيود المفروضة على الوصول الإنساني، وهي عوامل كلها تُشكل تهديدا لبقاء الأطفال على قيد الحياة.

وسُجّلت خلال العام الماضي 6 في المئة من مجمل الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في السودان، بما في ذلك قتل وتشويه الأطفال وتجنيدهم أو استخدامهم في القوات والجماعات المسلحة، فضلا عن استخدامهم في الهجمات على المدارس أو المستشفيات والاغتصاب أو العنف الجنسي الجسيم، وحرمانهم من المساعدات الإنسانية في ولاية شمال كردفان.

والاثنين الماضي، قال نشطاء سودانيون إن قوات الدعم السريع قتلت ما يقرب من 300 شخص في هجمات على عدد من القرى بولاية شمال كردفان منذ السبت الماضي، من بينهم أكثر من 200 شخص قتلوا في قرية شق النوم وحدها.

وقالت جماعة «محامو الطوارئ» الحقوقية -في بيان الاثنين- إن قوات الدعم السريع هاجمت السبت الماضي عددا من القرى في محيط مدينة بارا التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. وفي قرية شق النوم وحدها، قتل أكثر من 200 شخص «معظمهم حرقا داخل منازلهم أو رميا بالرصاص».

وجاء -في البيان- أن «المجازر المتزامنة في القرى المجاورة أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 38 مدنيا إلى جانب عشرات المختفين قسريا والمعتقلين الذين لا يزال مصيرهم مجهولا».

وأضافت الجماعة أن قوات الدعم السريع شنت هجوما -الأحد- على قرية ود حامد، وأدى ذلك إلى مقتل 46 شخصا، بينهم نساء حوامل وأطفال.

وقالت الجماعة «لقد ثبت أن القرى المستهدفة كانت خالية تماما من أي مظاهر أو أهداف عسكرية ما يفضح الطابع الإجرامي لهذه الأفعال التي تنفذ في تجاهل تام للقانون الدولي الإنساني»، وحملت قيادة الدعم السريع المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم.

وتواجه قوات الدعم السريع اتهامات من الولايات المتحدة ومنظمات حقوقية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. وتنفذ قوات الدعم السريع عمليات نهب تشوبها أعمال عنف في الأراضي التي تسيطر عليها في أنحاء البلاد.

وتسببت الحرب في السودان بأسوأ أزمة إنسانية في العالم مع سقوط أكثر من نصف السكان في براثن الجوع وانتشار أمراض مثل الكوليرا. وأدى تقليص الإنفاق على المساعدات عالميا إلى تعطيل الاستجابة للحالات الإنسانية، كما تسببت الحرب في النزوح الداخلي لملايين السودانيين.

«العفو الدولية» تنتقد دعوة رئيس كينيا لإطلاق النار على المتظاهرين

الاحتجاجات شهدت أعمال نهب وتخريب واسعة النطاق

«وكالات» : انتقدت منظمة العفو الدولية، الثلاثاء، دعوة الرئيس الكيني وليام روتو لإطلاق النار على المتظاهرين، واعتبرت أن من شأنها تأجيج العنف في البلاد التي تشهد تظاهرات دامية مناهضة للحكومة.

وأفادت جماعات حقوقية بأن 38 شخصا على الأقل لقوا حتفهم الأسبوع الماضي، خلال أعنف احتجاجات منذ بدء التظاهرات التي قادها الشباب ضد الرئيس الكيني.

وقال روتو أخيرا إن المتظاهرين الذين شاركوا في أعمال عنف «يجب إطلاق النار عليهم في أرجلهم».

وتعليقا على ذلك، قال مدير منظمة العفو الدولية في كينيا إيرونغو هوتون إن تصريحات روتو «غير قانونية.. إنه لأمر جد خطير أن يُصدر السياسيون تعليمات لعناصر الشرطة حول كيفية أداء واجبهم أثناء الاحتجاجات».

وأضاف إيرونغو أن مثل هذه الأوامر «ستؤدي إلى تصعيد مستويات العنف» من خلال «توسيع المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين والمارة والمتظاهرين المضادين، وحتى المجرمين والمتنمرين».

وحذرت جماعات حقوقية في وقت سابق من وجود مسلحين خلال الاحتجاجات، وأشارت إلى تقارير تفيد بأن بعضهم يعمل إلى جانب الشرطة، غير أن الشرطة الكينية نفت هذه المزاعم.

وتصاعدت الانتقادات الدولية وحثّت الأمم المتحدة على ضبط النفس، فيما خلص تقرير صدر الثلاثاء عن مجموعة عمل إصلاحات الشرطة -وهي تحالف من جماعات حقوقية شعبية ووطنية، تضم أيضا منظمة العفو الدولية- إلى أن المسيرات الأخيرة «شابها عنف مارسته الدولة، وأساليب غير قانونية لجأت إليها الشرطة».

ووثق التقرير «استخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين العُزّل، وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء وحالات اختفاء واعتقالات غير قانونية».

وسجل التقرير أن الأدلة تشير إلى «مزاعم خطيرة بسلوك غير قانوني وعمليات قتل خارج نطاق القضاء من قبل أفراد يُشتبه في أنهم رجال شرطة»، مبرزًا أن أكثر من 500 مدني وضابط شرطة أصيبوا في المواجهات.

أما المتحدث باسم جهاز الشرطة الوطنية فاعتبر أن هذه المزاعم جزء من «رواية كاذبة»، وفق ما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية.

وقال وزير الداخلية كيبتشومبا موركومين، الثلاثاء، إنه سيتم التحقيق في تجاوزات الشرطة خلال الاحتجاجات، مضيفا «لا يوجد قانون يُبرر لشرطي ارتكاب جرائم أو قتل أشخاص».